الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5061 | الجمعة 19 جمادى الآخرة 1446 هـ | 20 ديسمبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

مقتل 16 فلسطينيا في غارات للجيش الإسرائيلي على شمال غزة

من داخل مستشفى كمال عدوان شمال قطاع غزة في أعقاب قصف إسرائيلي

«وكالات» : قُتل 16 فلسطينيا على الأقل، بينهم أطفال ونساء، مساء الأربعاء، جراء قصف إسرائيلي على شمال قطاع غزة.

وذكرت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) أن القتلى الفلسطينيين سقطوا «في مجزرتين جديدتين ارتكبهما الاحتلال الإسرائيلي بقصفه منزلين في بلدة جباليا ومدينة غزة»، نقلا عن وكالة الأنباء الألمانية.

وأوضحت أن 10 فلسطينيين على الأقل قتلوا وأصيب آخرون جراء قصف طائرات الجيش الإسرائيلي منزلا في بلدة جباليا شمال القطاع.

كما قضى 6 فلسطينيين وأصيب آخرون جراء قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية منزلا في محيط مدرسة التابعين بحي الدرج شرق مدينة غزة، بحسب وفا.

وأضافت الوكالة أن طائرة استطلاع إسرائيلية أطلقت قنابل تجاه بوابات مستشفى الشهيد كمال عدوان شمال القطاع.

وفي شأن منفصل بالملف الفلسطيني، دانت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس غرينفيلد، خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي الأربعاء، التصرفات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وانتقدت السفيرة مشاريع الاستيطان التي تنفذها حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وقالت: «نؤكد مجددا اعتقادنا بأن برنامج إسرائيل لدعم توسيع المستوطنات يتعارض مع القانون الدولي، ولا يخدم سوى إضعاف أمن إسرائيل».

وأوضحت أن تصرفات إسرائيل تضعف فرص إنهاء الصراع من خلال حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ودعت إسرائيل إلى تخفيف القيود المفروضة على الفلسطينيين.

من ناحية أخرى اتهمت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب جرائم إبادة جماعية خلال الحرب التي تشنها على قطاع غزة، بما في ذلك حرمان سكان القطاع عمدا من الوصول إلى المياه، مطالبة بفرض عقوبات على إسرائيل.

وقالت المنظمة الحقوقية أمس الخميس في تقرير ركز على المياه إن «السلطات الإسرائيلية فرضت عمدا على السكان الفلسطينيين في غزة ظروفا معيشية مصممة لتدمير جزء من السكان، وذلك من خلال تعمد حرمان المدنيين الفلسطينيين هناك من الوصول إلى المياه بشكل كاف».

وأكدت المنظمة أن هذه القيود أدت إلى آلاف الوفيات، ويحتمل أن تستمر في موت مزيد من سكان القطاع، مؤكدة أن ما تقوم به إسرائيل هو «حرمان متعمد من المياه الآمنة للشرب والصرف الصحي اللازمين للحد الأدنى من بقاء الإنسان على قيد الحياة».

وقالت لاما فقيه، مديرة هيومن رايتس ووتش في الشرق الأوسط، في مؤتمر صحفي «ما وجدناه هو أن الحكومة الإسرائيلية تقتل الفلسطينيين عمدا في غزة من خلال حرمانهم من المياه التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة».

وجاء في تقرير المنظمة -التي تتخذ من نيويورك مقرا لها- «منذ أكتوبر 2023، عمدت السلطات الإسرائيلية إلى عرقلة وصول الفلسطينيين إلى الكمية الكافية من المياه اللازمة للبقاء على قيد الحياة في قطاع غزة».

وأشارت «هيومن رايتس ووتش» إلى تصريح لوزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك يوآف غالانت، حيث أعلن في أكتوبر 2023 فرض حصار كامل على غزة وقال «لن تكون هناك كهرباء ولا طعام ولا ماء ولا وقود، كل شيء مغلق».

واستند تقرير هيومن رايتس ووتش -الذي استغرق إعداده عاما كاملا- إلى مقابلات مع العشرات من سكان قطاع غزة وموظفين في منشآت المياه والصرف الصحي ومسعفين وعمال إغاثة، بالإضافة إلى صور بالأقمار الاصطناعية وبيانات وتحليل للصور ومقاطع الفيديو.

وتجدر الإشارة إلى أن هيومن رايتس ووتش هي ثاني منظمة حقوقية كبيرة خلال شهر تستخدم كلمة «إبادة جماعية» لوصف حرب إسرائيل على غزة، بعد أن أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا خلص إلى أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في القطاع.

الحوثيون : هجوم إسرائيل لن يثنينا عن الرد ومواصلة دعم غزة

آثار الغارات الإسرائيلية على صنعاء

«وكالات» : تعليقاً على عشرات الغارات الإسرائيلية التي طالت مواقع مختلفة في العاصمة اليمنية صنعاء ومدينة الحديدة، أكد الحوثيون أن الرد آت.

وقال المتحدث باسم الجماعة، يحيى سريع، في بيان مصور نشر على منصة إكس، أمس الخميس، إن «الهجوم الإسرائيلي لن يثني الحوثيين عن الرد ومواصلة دعم قطاع غزة»، وفق تعبيره.

كما أضاف أن «الهجوم على تل أبيب تزامن مع غارات إسرائيل على اليمن».

إلى ذلك، أوضح أن الجماعة استهدفت هدفين عسكريين في يافا، بصاروخين باليستيين

وكانت إسرائيل حذرت الحوثيين من الاستمرار في إطلاق الصواريخ، متوعدة بضربات موجعة. وفي رسالة عبر الفيديو أعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيال هاغاري أنّ الحوثيين أصبحوا «مصدر تهديد عالمي».

كما اعتبر أنّ من يقف خلفهم هو «النظام الإيراني الذي يموّل ويسلّح ويوجّه أنشطة هذه الجماعة». وأضاف «سنواصل التحرك ضدّ أيّ كان، أيّ كان في الشرق الأوسط، يهدّد دولة إسرائيل».

كذلك أشار إلى أن الجيش الإسرائيلي شنّ غارات جوية على «أهداف عسكرية»حوثية شملت خصوصا «موانٍ وبنى تحتية للطاقة».

ومنذ نوفمبر الماضي، يشنّ الحوثيون هجمات على سفن تجارية في البحر الأحمر وخليج عدن انطلاقا من المناطق الخاضعة لسيطرتهم في اليمن، في ما يعتبرونه «دعما» للفلسطينيين في قطاع غزة حيث تدور حرب مدمّرة بين إسرائيل وحماس منذ السابع أكتوبر 2023.

كما أطلقت الجماعة المدعومة من إيران عشرات الصواريخ والمسيرات نحو تل أبيب. وفي يوليو الماضي (2024) أدّى انفجار مسيّرة مفخّخة في تلّ أبيب بهجوم نفذه الحوثيون إلى مقتل مدنيّ إسرائيلي. وردّا على هذا الهجوم شنّت إسرائيل ضربات انتقامية على محافظة الحديدة الساحلية اليمنية.

مجلس الشورى الإيراني يطلب تعديل مشروع قانون مثير للجدل بشأن الحجاب

مجلس الشورى الإيراني

«وكالات» : قالت وسائل إعلام إيرانية إن البرلمان الإيراني طلب رسميا إجراء تعديل على مشروع قانون مثير للجدل بشأن إلزامية ارتداء الحجاب.

ونقلت وكالة أنباء الطلبة (إسنا) عن نائب الرئيس الإيراني للشؤون البرلمانية شهرام دابيري قوله «طلبنا عدم رفع قانون العفة والحجاب إلى الحكومة» بصيغته الحالية، وأضاف أن «رئيس مجلس الشورى طلب تعديل مشروع القانون» دون أن يحدد طبيعة التعديلات المطلوبة.

وفي مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول الجاري، أعرب الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان عن تحفظه حيال جدوى قانون جديد يقضي بتشديد العقوبة على النساء غير المحجبات.

ومنذ الثورة الإسلامية عام 1979، أصبح لزاما على النساء في إيران وضع الحجاب في الأماكن العامة، لكن المزيد من النساء أصبحن يخرجن الآن دون حجاب خاصة منذ وفاة الشابة مهسا أميني على يد الشرطة التي أوقفتها بتهمة انتهاك قواعد اللباس المعمول بها في البلاد، مما أدى إلى موجة غير مسبوقة من الاحتجاجات في سبتمبر 2022.

ولم ينشر نص القانون الجديد رسميا، لكن بحسب الخطوط العريضة التي نقلتها الصحافة، يقضي النص بعقوبة تصل إلى 10 سنوات سجنا وغرامة تعادل 6 آلاف دولار لمن يشجع «العري» أو «الفحش».

كما ينص القانون، حسب التسريبات، على وجوب دفع الغرامة في غضون عشرة أيام تحت طائلة حظر مغادرة البلاد والحرمان من بعض الخدمات العامة كإصدار رخصة القيادة، كما يمنح نص القانون المقترح الشرطة صلاحيات استخدام الذكاء الاصطناعي للتعرف على النساء غير المحجبات باستخدام الكاميرات.

ويثير مشروع هذا القانون الذي يضم 74 مادة، انقساما بين السياسيين وعلماء الدين والمجتمع المدني. وبموجب الدستور الإيراني، يمكن للحكومة أن تطلب من البرلمان إجراء تعديلات على النص قبل نشره.

أمريكا تعيد 3 من معتقلي غوانتانامو إلى وطنهم

مجلس الشيوخ يقر ميزانية دفاع ضخمة ويلغي نفقات علاج المتحولين جنسياً

مجلس الشيوخ الأمريكي

«وكالات» : أقر مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون للدفاع، الأربعاء، يقر زيادات كبيرة في أجور المجندين الجدد، ويرفع الانفاق العسكري إلى 895 مليار دولار، مع إلغاء العلاج الطبي للمتحولين جنسياً من أطفال العسكريين.

وعادة ما يحظى مشروع قانون تفويض الدفاع السنوي، بدعم قوي من الحزبين ولم يسبق أن فشل الكونغرس في إقراره منذ 6 عقود، لكنه أصبح في السنوات الأخيرة ساحة معركة للقضايا الثقافية.

وسعى الجمهوريون هذا العام إلى إضافة أولويات للمحافظين الاجتماعيين إلى التشريع، ما أدى إلى مفاوضات استمرت شهوراً حول مشروع القانون وتراجع الدعم من الديمقراطيين.

من جهة أخرى أعرب الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، الأربعاء، عن معارضته لاتفاق توصّل إليه الكونغرس يتيح تمويل الحكومة الفدرالية حتى منتصف مارس المقبل، وبالتالي تجنب حدوث «إغلاق» حكومي قبيل عطلة نهاية العام، في موقف سارع البيت الأبيض للتنديد به.

وإذ أشار ترامب إلى أن التنازلات المقدّمة للديمقراطيين في مشروع القانون تنطوي على «خيانة لبلدنا»، وقال الرئيس المنتخب في بيان مشترك مع نائبه جاي دي فانس: «يتعيّن على الجمهوريين أن يكونوا أذكياء وصارمين. إذا هدّد الديمقراطيون بإغلاق الحكومة ما لم نمنحهم كل ما يريدون، فاعلموا أنهم مخادعون».

وسارع البيت الأبيض إلى التنديد بموقف ترامب، متهماً المعارضة الجمهورية بممارسة «ألاعيب سياسية»، ومحذراً من حصول «اضطراب في سائر أنحاء البلاد» إذا حدث الشلل الحكومي.

وقالت المتحدثة باسم الرئاسة الأمريكية كارين جان-بيار في بيان: «يجب على الجمهوريين التوقف عن ممارسة ألاعيب سياسية بهذا الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين الحزبين، وإلا فإنهم سيؤذون الأمريكيين المجتهدين في العمل وسيتسببون بعدم استقرار في سائر أنحاء البلاد».

من ناحية أخرى نقلت الولايات المتحدة، اثنين من المعتقلين الماليزيين في سجن خليج غوانتانامو العسكري الأمريكي إلى وطنهم، بعد أن أقرا بالذنب في تهم تتعلق بتفجيرات 2002 القاتلة في بالي، ووافقا على الإدلاء بشهادتهما ضد العقل المدبر المزعوم لتلك الهجمات وغيرها، حسبما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (بنتاغون)، الأربعاء.

وتأتي عمليات النقل، وإعادة رجل كيني كان محتجزا في غوانتانامو لمدة 17 عاماً دون توجيه تهم إليه، في الوقت الذي تضغط فيه جماعات حقوق الإنسان وغيرها على إدارة الرئيس جو بايدن، لإنهاء احتجاز أكثر من 10 رجال آخرين محتجزين هناك دون توجيه تهم إليهم، ووسط حالة من عدم اليقين بشأن خطط إدارة الرئيس المنتخب دونالد ترامب القادمة بشأن السجن.

ويقول المدعون العامون إن «محمد فريق بن أمين، ومحمد نذير بن ليب، عملا لسنوات مع إنسيب نورجمان، المعروف باسم حمبلي، وهو قيادي إندونيسي في الجماعة التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي». وقال مسؤولون أمريكيون إن ذلك يتضمن مساعدة نورجمان على الإفلات من الاعتقال بعد تفجيرات 12 أكتوبر 2002، التي أودت بحياة 202 شخص في موقعين ليليين في بالي.

وقد أقر الرجلان بالذنب في يناير الماضي، بالتآمر وتهم أخرى. وقال البنتاغون في بيان إن «نقلهما يأتي بعد أن أدليا بشهادة يخطط المدعون لاستخدامها في المستقبل ضد نورجمان، العقل المدبر المزعوم».

ويقبع نورجمان رهن الاحتجاز في غوانتانامو، في انتظار استئناف جلسات الاستماع السابقة للمحاكمة في يناير المقبل، فيما يتعلق بتفجيرات بالي وهجمات أخرى.

إعلان عن صدور قرار قاضي الإفلاس بافتتاح إجراءات إعادة هيكلة ودعوة الدائنين لتقديم مطالباتهم

عملاً بنصّ المادة (105) من قانون الإفلاس يعلن أمين إعادة الهيكلة الأستاذ/ صباح مبارك الجلاوي - القرار الصادر عن السيد/ قاضي الإفلاس في الطلب رقم 2024/1 اعادة هيكلة، والذي قرّر فيه قاضي الإفلاس:

قبول الطلب وافتتاح إجراءات إعادة هيكلة شركة المعروف والبرجس المشتركة للتجارة العامة (ذ.م.م)، وتعيين أمين إعادة الهيكلة".

وعليه فإنّ الأمين يدعو جميع دائني الشركة لتقديم مطالباتهم والمستندات المؤيّدة للمطالبات وذلك خلال مدّة (ثلاثون يوماً) اعتباراً من تاريخ هذا الإعلان، على أن تُسلّم المطالبات والمستندات على عنوان الأمين وبيانه على النحو التالي:

- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ـ ميدان حولي - قطعة 11 - شارع عبدالله الفرج
- رقم الهاتف : 99744026
- البريد الالكتروني : info@kwaaa.org

كوريا الجنوبية : فيتو حكومي مرتقب يعمق الانقسام السياسي

«وكالات» : قال القائم بأعمال زعيم كوريا الجنوبية هان دوك-سو أمس الخميس، إنه سيستخدم حق النقض ضد مجموعة من مشاريع القوانين المثيرة للجدل التي يرعاها حزب المعارضة الرئيسي، مما يعمق الصراع السياسي في أعقاب عزل البرلمان الرئيس يون سوك يول.

ويتشاحن الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة حول مدى السلطة التي يتمتع بها رئيس الوزراء هان داك سو، المسؤول الثاني في البلاد، منذ أن صوت البرلمان الكوري الذي تسيطر عليه المعارضة يوم السبت الماضي على تعليق سلطات يون الرئاسية بسبب الأحكام العرفية التي فرضها في 3 ديسمبر والتي لم تستمر طويلاً.

ومن المقرر أن تحدد المحكمة الدستورية ما إذا كانت ستقرر رسمياً إقالة يون كرئيس أو إعادته إلى منصبه.

وتحقق سلطات إنفاذ القانون أيضاً بشكل منفصل فيما إذا كان فرض يون للأحكام العرفية يرقى إلى مستوى التمرد.

وتم بالفعل اعتقال وزير دفاع يون وقائد الشرطة والعديد من القادة العسكريين الآخرين على خلفية هذه القضية.

وتهدف أربعة من مشاريع القوانين الستة التي يعتزم هان استخدام حق النقض ضدها إلى تقديم برامج مساعدة مالية أكبر من الدولة للصناعات الزراعية والسمكية في البلاد.